



الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية
NATIONAL HEALTH REGULATORY AUTHORITY

الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية
آليات تنفيذ الحوكمة

2020

المقدمة

تؤمن الهيئة بأن للحوكمة دوراً فعالاً في إدارة المؤسسات والمخاطر، وتساعد على الإشراف المؤسسي المباشر، وتطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وروح المساءلة وإدارة الموارد وتعزيز التنافسية ورفع الكفاءة والفعالية. كما تعزز الثقة والعملية الإشرافية والرقابية والمساءلة وتساعد على تحسين الأداء والمساهمة في تحقيق رسالة وأهداف الهيئة.

وبناء على القرار رقم 13 لسنة 2013 بشأن اعتماد دليل الحوكمة المؤسسات الحكومية والبرنامج التنفيذي للتطبيق والصادر عن مجلس الوزراء الموقر، فقد باشرت الهيئة بتنفيذ مبادئ حوكمة المؤسسات الحكومية من خلال وضع استراتيجية ومؤشرات أداء وتحديث هيكلها التنظيمي وإصدار القرارات المنظمة لإجراءاتها والسياسات والدلائل الإرشادية لكافة العمليات التي تقوم بها الهيئة بالإضافة إلى التزامها بمبادئ الشفافية من خلال نشر تقاريرها السنوية وتقييم المخاطر ومتابعة الأداء.

ويبين التقرير التالي آليات تنفيذ مبادئ الحوكمة التي قامت بها الهيئة بناء على الدليل الصادر بشأن البرنامج التنفيذي للتطبيق.

الوضع الراهن

أولاً: المهام والآليات والصلاحيات

أ. مهام وصلاحيات الهيئة بحسب نص قانون إنشائها:

الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية هي هيئة مستقلة أنشأت بقانون رقم 38 لسنة 2009 تتولى مهمة تنظيم الخدمات الصحية ويشرف عليها المجلس الأعلى للصحة. ونص المرسوم بقانون رقم 38 لسنة 2009 على مهمة الهيئة كما يلي:

"مراقبة وتطبيق نظم المهن الصحية والخدمات الصحية بالمملكة واقتراح تطويرها، بما يضمن الكفاءة العالية والسلامة والسرعة اللازمة والفاعلية في تقديم هذه الخدمات سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وفقاً لأفضل الأسس العلمية ومعايير الممارسة الصحية المعتمدة في مملكة البحرين".

وتتولى الهيئة المهام والمسؤوليات التالية بحسب نص القانون:

1. اقتراح سياسة تطوير نظم الخدمات والرعاية الصحية بالمملكة، وتعتمد هذه السياسة بقرار من مجلس الوزراء.
2. إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية المتعلقة بتنظيم المهن والخدمات الصحية، بما لا يتعارض مع القوانين النافذة.
3. منح وتجديد التراخيص لمزاولة المهن الصحية، والمؤسسات الصحية.
4. الموافقة على إجراء التجارب السريرية (الإكلينيكية).
5. اعتماد شروط ومعايير جودة الخدمات الصحية التي يتعين على المؤسسات الصحية الالتزام بها.
6. تحديد شروط وقواعد استخدام المعلومات في المؤسسات الصحية.
7. وضع قواعد تسجيل وتسعير وضمان جودة الأدوية والعقاقير.
8. الرقابة على المؤسسات الصحية لضمان مدى التزامها بشروط الترخيص والتحقق من استمرار توافر الاشتراطات والمعايير الصحية والفنية ومتطلبات السلامة، والتأكد من استيفاء الأجهزة والمعدات الطبية المستخدمة في تلك المؤسسات للمعايير والمواصفات الدولية المعتمدة.
9. دراسة شكاوى المرضى ومتابعة ما يتم بشأنها.
10. مساءلة المرخص لهم تأديبياً عما يقع منهم من أخطاء مهنية ومخالفات لأحكام قانون مزاولة المهنة أو لأصول ومقتضيات وآداب المهنة.

ب. الهيكل التنظيمي:

1. وزير الصحة:

وهو الوزير المسئول عن أعمال الهيئة أمام مجلس الوزراء والسلطة التشريعية.

2. المجلس الأعلى للصحة – مجلس إدارة الهيئة:

وهو السلطة العليا التي تتولى شؤون الهيئة واعتماد الخطط والبرامج التي تحكم سير العمل بها والإشراف على تنفيذها.

2.1 الرئيس التنفيذي:

وهو الذي يتولى تصريف شؤون الهيئة وتسيير أعمالها فنياً وإدارياً ومالياً والإشراف على موظفيها، ويمثل أمام القضاء وفي صلاتها بالغير، ويتولى رئيس المجلس الإشراف المباشر على الرئيس التنفيذي.

2.1.1 الأقسام الإدارية والفنية والمالية: لدى الهيئة هيكل تنظيمي

معتمد من ديوان الخدمة المدنية وتم تحديد المهام والمسؤوليات لكل الأقسام والوحدات ولجميع العاملين بالهيئة كل حسب وظيفته المحددة في الهيكل التنظيمي مما يسير توزيع العمل بينهم ويوضح العلاقات بين شاغليها رأسياً وأفقياً والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط وإدارة المخاطر ومراقبة أداء الموظفين وتحسين أداء المؤسسة وتحسين الاتصال والعملية الإدارية.

ت. اللائحة الداخلية للهيئة

وضعت الهيئة اللائحة الداخلية المختصة بمهام جميع الأقسام وآليات تنفيذ المهام بحسب الأنظمة واللوائح المنظمة لكل مهمة وتشمل:

1. قسم تنظيم المهن الصحية
2. قسم تنظيم المرافق الصحية
3. وحدة الشكاوى
4. وحدة الأبحاث السريرية و برامج التعليم المهني المستمر
5. قسم مراقبة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية
6. وحدة الشؤون القانونية
7. وحدة الإعتاماد
8. آليات الترخيص والإفصاح عن الأجهزة الطبية
9. وحدة مراقبة مزودي الخدمات التأمينية
10. قسم الموارد البشرية والمالية

ث. اللائحة المالية

تم وضع اللائحة المالية للهيئة والتي تم إعتمادها من سمو رئيس مجلس الوزراء بموجب قرار رقم (61) لسنة 2016، إلى جانب تطبيق الدليل المالي الموحد الصادر من وزارة المالية والقرارات المالية ذات العلاقة والصادرة من الجهات الحكومية الرسمية والتي من اهمها خضوع جميع المشتريات التي تصرف من الميزانية العامة المعتمدة للهيئة من قبل اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصادية والتوازن المالي.

ج. السياسات الداخلية:

تم وضع السياسات والإجراءات الواجب اتباعها لكل مهمة تقوم بها الأقسام والتي تحدد المسؤوليات لتنفيذ كل مهمة بحسب القوانين والأنظمة. ويتم مراجعة السياسات الداخلية بحسب تاريخ صلاحيتها وتحديثها بشكل مستمر من القسم المعني.

ح. تشكيل اللجان الإدارية والفنية:

تم تشكيل اللجان الفنية التالية بالهيئة والتي نصت عليها القوانين واللوائح:

- اللجان الفنية لتقرير الخطأ الفني (الأطباء، أطباء الأسنان، المهن المعاونة، التمريض، الصيدلة)
- اللجنة التأديبية لمساءلة الأطباء
- لجنة المساءلة لمساءلة المؤسسات الصحية
- اللجنة الإستشارية لتصنيف فئات الأطباء البشريين

- اللجنة الإستشارية لتصنيف فئات أطباء الأسنان
- لجنة التظلمات للمهنيين الصادر بحقهم قرارات تأديبية
- لجنة الإعتماد
- لجنة التظلمات من قرارات الإعتماد
- لجنة تسجيل الأدوية

خ. إصدار القرارات واللوائح والدلائل الإرشادية

أصدر المجلس الأعلى للصحة القرارات المنظمة لعدد من مهام الهيئة والمنصوص عليها بالقوانين التي تنظم عمل الهيئة ومنها على سبيل المثال لا الحصر قرار بشأن الرسوم المستحقة على المؤسسات والمهنيين وقرار لائحة الإمتحانات وقرار تسجيل الأدوية وتسعيها. كما قامت الهيئة بإصدار العديد من الدلائل الإرشادية التي توضح السياسات والإجراءات المطلوبة للتقديم لأية طلبات للهيئة سواء من قبل اصحاب المؤسسات أو المهنيين أو المستوردين.

ثانياً: الأهداف الإستراتيجية والخطط التشغيلية

1. وضعت الهيئة خطة استراتيجية شاملة على الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية وتم ربطها بالخطة الوطنية للصحة وبرنامج عمل الحكومة والرؤية 2030.
2. تم وضع خطة تشغيلية لمتابعة المبادرات المخطط لها.
3. تم وضع مؤشرات أداء لجميع المبادرات من أجل القياس والمتابعة.
4. حددت الهيئة القيم والمبادئ التي على أساسها تؤدي الهيئة مهامها وتحقق أهدافها.
5. تحدد الهيئة ميزانيتها السنوية بناء على أوليات المبادرات المنصوص عليها في الخطة التشغيلية.
6. يتم تنفيذ المبادرات التي تتطلب موارد مالية وبشرية بحسب توفر الميزانية الممنوحة للهيئة مع مراعاة برنامج التوازن المالي للحكومة.

ثالثاً: طرق التواصل

- حدد الهيكل التنظيمي للهيئة التواصل بين رؤساء الأقسام والوحدات وتوزيع المهام بحسب التسلسل الإداري في كل قسم. كما يقوم مكتب المدير التنفيذي بتعميم جميع القرارات الصادرة على جميع موظفي الهيئة للإحاطة علماً. كما وضعت الهيئة ملفات إلكترونية مشتركة بين الأقسام لتبادل المعلومات الهامة والتي ترتبط بتنفيذ المهام المشتركة وتنسيقها بين الأقسام.
- حدثت الهيئة موقعها الإلكتروني والذي ينشر فيه كل ما يتعلق من معلومات وسياسات وإحصائيات وإجراءات لكافة مراجعي الهيئة كما تم نشر كافة القوانين والقرارات المنظمة لعمل الهيئة باللغتين العربية والإنجليزية.
- يشمل الموقع الإلكتروني للهيئة على شرح موجز للمهام والسياسات والإجراءات المتبعة لكل قسم ودليل لتقديم الطلبات الخاصة بكل قسم، ووسائل التواصل مع الأقسام.
- تخصيص منصة الكترونية للمستثمرين لتوفير كافة المعلومات والدلائل الإرشادية لتقديم الطلبات
- فتح مكتب للمستثمرين للإجابة على كافة الاستفسارات ومتابعة مشاريعهم.
- نشر الوصلات الإلكترونية للجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بالمستثمرين والتي تقدم خدمات ودعم للمستثمرين في مملكة البحرين.

- نشر تقييم الكتروني على الموقع لأخذ آراء المراجعين
- توفير صندوق للشكاوى والمقترحات للمراجعين في قسم الاستقبال، إلى جانب تواجد الهيئة في المنصة الحكومية للشكوى " تواصل".
- تكليف رؤساء الأقسام لفتح مكاتبهم لأصحاب المصلحة أو المتعاملين مرة كل اسبوع لاستقبالهم والاستماع إلى آرائهم حول الخدمات المقدمة والمعوقات التي يواجهونها واستبدال الآراء حول الفرص والتحديات لتطوير أداء وجودة الخدمات المقدمة.

رابعاً: إدارة المخاطر

تعاقدت الهيئة مع إحدى شركات التدقيق المعتمدة للقيام بمهام التدقيق الداخلي وتحديد المخاطر في العام 2016، وتم وضع خطة للتصدي للمخاطر المذكورة بناء على التدقيق على كل قسم من أقسام الهيئة، والتي تركزت أغلبها على غياب نظام الكتروني متكامل ينظم جميع العمليات الرئيسية لدى الهيئة. وعلى ضوءه تم رفع مشروع النظام الإلكتروني للهيئة في نهاية 2020 والمتوقع البدء تطبيقه في الربع الأول من 2021م. هذا وستقوم الهيئة بإجراء تدقيق داخلي في العام 2021 في حال توفر الميزانية المطلوبة.

خامساً: الإفصاح والشفافية

1. تقوم الهيئة سنويا بنشر تقريرها السنوي والذي يبين التالي:
 - مدى تحقيق أهداف الإستراتيجية
 - الموارد البشرية
 - ميزانية الهيئة
 - نتائج التحقيق في الشكاوى الطبية
 - القرارات التأديبية التي نفذت بحق المهنيين الصحيين
 - إحصائيات المهنيين والمؤسسات الصحية
 - إحصائيات تسجيل وترخيص الأجهزة الطبية
 - إحصائية المخالفات المرصودة في المؤسسات الصحية والصيدليات
 - نتائج تقييم واعتماد المؤسسات الصحية
2. خصصت الهيئة منصة للبيانات المفتوحة لتشمل قوائم بما يلي:
 - المنشآت والصيدليات المرخصة
 - المهنيين المرخصين
 - الأدوية المرخصة وأسعارها
 - التجارب السريرية المعتمدة
 - برامج التعليم الطبي المستمر
3. كما تنشر الهيئة على موقعها الإلكتروني كافة السياسات والإجراءات والدلائل الإرشادية والقرارات التنظيمية المعنية بكل مهام الهيئة.

خامساً: قياس الأداء المؤسسي

حددت الهيئة مؤشرات الأداء لجميع الإجراءات المتعلقة بالمهام المناطة بها وذلك ضمن وثيقة استراتيجية الهيئة وتعمل الهيئة على إصدار تقرير دوري لمتابعة تنفيذ المؤشرات وقياس مؤشر الأداء، كما تصدر الهيئة نتائج تحقيق مؤشرات الأداء ضمن تقريرها السنوي، إلى جانب تزويد وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتقرير أداء تنفيذ الميزانية للسنة المالية المنتهية بصورة منتظمة وفقاً لقانون الميزانية العامة.

سادساً: الرقابة الداخلية

تعاقبت الهيئة مع شركة تدقيق خاصة في العام 2016 والتي بناء على تقريرها تم رصد وتحديد المخاطر وسيتم إجراء التدقيق الداخلي بشكل دوري.

سابعاً: الرقابة الخارجية

تقوم الهيئة بالعمل على تسهيل أعمال التدقيق الخارجي والتعاون مع ديوان الرقابة المالية والإدارية وديوان الخدمة المدنية بتوفير كافة المستندات والبيانات الخاضعة للتدقيق لإبداء الرأي المهني حول هذه الحسابات إلى جانب التوصيات أو الملاحظات إن وجدت، وتلتزم الهيئة بتطبيق الملاحظات والتوصيات القابلة للتطبيق التي تنتج عنها.

ثامناً: اللجان الإدارية

تم إنشاء اللجان الإدارية التالية بالهيئة:

- لجنة المشتريات الداخلية
- لجنة التوظيف
- لجنة الأداء الوظيفي
- لجنة الحوافز والمكافآت
- لجنة الجودة
- لجنة تكافؤ الفرص
- لجنة التظلمات الإدارية
- لجنة التدريب الداخلي والخارجي

الخطة المستقبلية

1. الهيكل التنظيمي: تعمل الهيئة حالياً مع ديوان الخدمة المدنية على تحديث شامل للهيكل التنظيمي للهيئة ليتناسب مع حجم العمل المتزايد.

2. الخطة الإستراتيجية: ستعمل الهيئة على تحديث خطتها الإستراتيجية للأعوام 2021-2025م، ووضع خطة تشغيلية نصف سنوية لمتابعة الأداء وتنفيذ المبادرات.

3. السياسات الداخلية: مراجعة وتحديث السياسات الداخلية لجميع العمليات التي تؤديها الهيئة.
4. الرقابة الداخلية: سترفع الهيئة طلب إلى وزارة المالية للتعاقد مع مدقق خارجي لتقييم الأداء وتحديد المخاطر بشكل سنوي.
5. قياس الأداء المؤسسي: ستعمل الهيئة على الحصول على (ISO 9001:2015) بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية.
6. متابعة إجراءات الحوكمة : ستعمل الهيئة على إصدار تقرير سنوي يتعلق بمتابعة تطبيق إجراءات الحوكمة وقياس تحقيقها.
7. وضع خطة استمرارية العمل: ستقوم الهيئة بوضع خطط استمرارية العمل وتحديد الأدوار والمسئوليات الرئيسية ضمنها، وتحليل مدى تأثر العمليات بالمعوقات والأضرار، وأساليب إدارة المخاطر واستراتيجيات استعادة العمليات.